PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Masry Al Youm**
DATE:	**04-May-2023**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**390,000**
TITLE:	**Egypt to host IFC's conference on law, equal opportunities**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**Agency-Generated News**
REPORTER:	**Mohammed Al Sify**
AVE:	**112,000**

مصر تستضيف مؤتمر القانون وتكافؤ الفرص لـ«التمويل الدولية»

تعزيز المساواة القانونية للمرأة ومشاركتها فى النشاط الاقتصادى بالشرق الأوسط

كتب - محمد الصيفى:

عقدت مؤسسة التمويل الدولية، العضو فى مجموعة البنك الدولى، أمس، مؤتمر قمة فى القاهرة، لمناقشة بعض الإصلاحات القانونية وغيرها من إجراءات لدعم السياسات نحو تعزيز المساواة القانونية للمرأة ومشاركتها فى النشاط الاقتصادى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ووفقا للبنك الدولى، تسجل منطقة الشرق الأوسط أحد أدنى معدلات مشاركة المرأة فى القوى العاملة بالعالم، حيث لا تتجاوز نسبة المشاركة ١٨,٤٪، ما يبرز أوجه عدم المساواة بين الجنسين فى الأمن الاقتصادى والصحة والسلامة. وفى حين طبقت المنطقة نحو ٢٠٠ إجراء إصلاحى للتوسّع فى حقوق المرأة، فإن الفجوة بين الجنسين لا تزال واسعة، كما ورد فى تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام ٢٠٢٣، الصادر عن مجموعة البنك الدولى.

وسلط المتحدثون خلال المؤتمر الضوء على ضرورة مواصلة كل من الإصلاحات القانونية والسياسات العامة، والتدخلات القضائية، والبرامج الرامية إلى سد الفجوة بين الجنسين، والتصدى للعنف والتحرش القائمين على نوع الجنس، كما أكدوا مجددا على الحاجة إلى ممارسات مؤسسية أفضل، بما فى ذلك تطبيق إجازة الوالدين، ودعم رائدات الأعمال، والمساواة فى الأجر، وإزالة القيود المفروضة على الحصول على التمويل ورعاية الأطفال، باعتبارها أدوات لتعزيز المشاركة بين الجنسين والإنصاف فى القوى العاملة.

وأشارت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولى، إلى أن تكافؤ الفرص بين الجنسين يعد قاسمًا مشتركا بين جميع الأهداف التنموية، سواء تلك المتعلقة بتغير المناخ أو الأمن الغذائى وغيرهما، ويعد دافعًا قويًا لتحقيق التقدم نحو الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، والتى تعمل الحكومة على تحقيقها بما يتسق مع أولوياتها.

وأبدت الوزيرة سعادتها باستضافة مصر مؤتمر القانون وتكافؤ الفرص بين الجنسين لمؤسسة التمويل الدولية، بما يدفع العمل المشترك بين القطاع الخاص والمؤسسات القضائية لتعزيز مشاركة المرأة اقتصاديًا، بمشاركة العديد من ممثلى الحكومات ومؤسسة التمويل الدولية والجهات المعنية فى مصر، لافتة إلى أنه من خلال هذا التجمع بين صانعى السياسات، تتم مناقشة القضايا الرئيسية، بما فيها معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة الناتجة عن تغير المناخ وجائحة كورونا، وتعزيز الالتزام بتسريع وتيرة سياسات تكافؤ الفرص بين الجنسين.

وتعليقا على ذلك، قال نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية والمستشار القانونى العام، راميت ناغبال: «المبررات الاقتصادية لمشاركة المرأة فى قوة العمل واضحة ولا جدال فيها.. نحن بحاجة إلى النساء على مائدة المفاوضات - القادة منهن ورواد الأعمال والموظفات، ولكل منّا، بما فى ذلك القطاع العام والقطاع الخاص والقضاء، دور فى إزالة الحواجز، وفى تطبيق إصلاحات قانونية وسياسية للنهوض بمشاركة المرأة فى القوى العاملة، وفى اعتماد أفضل الممارسات حتى عندما لا يتطلبها القانون أو السياسات».

من جانبه، أوضح نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية للحلول المشتركة، إيمانويل نيرينكيندى، أنه لا يمكن تحقيق التنمية فى القطاع الخاص فى بلدان الأسواق الناشئة، إلا بمشاركة متساوية من النساء والرجال على حد سواء، إذ تلتزم مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع القطاع الخاص، لخلق فرص اقتصادية شاملة للجميع من خلال التصدى للحواجز القانونية التى تحول دون مشاركة المرأة، وتشجيع السياسات المراعية للمساواة بين الجنسين فى مكان العمل، والتى تدعم النساء بشكل كامل كموظفات وقادة أعمال.

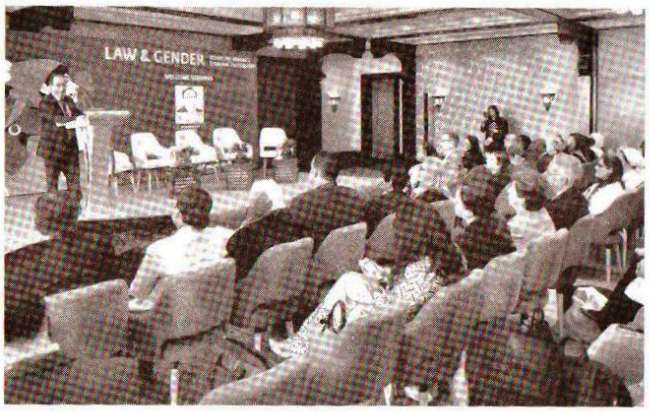

جانب من مؤتمر مؤسسة التمويل الدولية بالقاهرة